المتبادر من الاتحاد عند الاطلاق وانما يتصور هذا المعنى الحقيقي على وجهين احدهما ان يكون هناك شيئان كزيد وعمرو مثلا
فيتحدان بان يصير زيد عمرا او بالعكس ففي هذا الوجه قبل الاتحاد شيئان وبعده شيء واحد كان حاصلا قبله والثاني ان
يكون شيء واحد هناك كزيد فيصير هو بعينه شخصا آخر غيره فيكون قبل الاتحاد امر واحد وبعده امر آخر لم يكن حاصلا
قبله بل بعده وهذا المعنى الحقيقي باطل بالضرورة واليه اشار بقوله هذا اي عدم اتحاد الاثنين حكم ضروري يحكم به بداهة العقل
بعد تجريد الطرفين على ما ينبغي فان الاختلاف والتغاير بين الماهيتين وبين الهويتين وكذا بين الماهية والهوية
وتغاير بالذات فلا يعقل زواله مع ان التغاير بين كل اثنين فرضا مقتضى ذاتهما فلا يمكن زواله عنهما كسائر لوازم الماهيات
وهذا الكلام مع وضوحه في نفسه ربما يزاد توضيحه بنوع تنبيه فيقال ان عدم الهويتان بعد الاتحاد وحدث
امر غيرهما فلا اتحاد بينهما بل هما قد عدما وحدث هناك امر ثالث غيرهما وان عدم احدهما فقط فلا اتحاد ايضا
اذ لا يتحد المعدوم بالموجود بداهة والا كان موجودا ومعدوما معا وان وجدا اي بقيا موجودين بعد الاتحاد فهما
بعده اثنان متغايران كما كانا كذلك قبله فلا اتحاد ايضا والغرض بهذا الكلام هو التنبيه على الضرورة بتجريد الطرفين
وتصوير المراد على الوجه الذي هو مناط الحكم وظن بعض الناس انهم حاولوا بهذا الكلام الاستدلال على مطلوب نظري
فمنع امتناع الاتحاد على تقدير بقائهما موجودين وانما يكونان اثنين لو لم يتحدا اي لا نم انهما لو كانا بعد الاتحاد موجودين
لكانا اثنين لا واحدا وانما يكونان كذلك لو لم يكن كل منهما موجودا متحدا بالموجود الآخر وهو وهم المعترض الناسخ
الاثنان عند اهل الحق من المتكلمين ثلثة اقسام لانهما ان اشتركا في الصفات النفسية فالمثلان والا فان امتنع لذاتهما
اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فالضدان والا فالمتخالفان احدها المثلان وهما الموجودان المشتركان في جميع
الصفات النفسية والمراد بالصفات النفسية ما لا يحتاج في وصف الشيء به الى تعقل امر زائد عليه كالانسانية والحقيقة
والوجود والشيئية للانسان ويقابلها الصفات المعنوية التي تحتاج في الوصف بها الى تعقل امر زائد على ذات
الموصوف كالتحيز والحدوث وبعبارة اخرى الصفة النفسية هي التي تدل على ذات دون معنى زائد عليها والمعنوية
ما دل على معنى زائد على الذات وقال بعضهم بناء على الحال وكونها زائدة على الذات مع كونها من صفات النفس الصفة
النفسية ما لا يصح توهم ارتفاعها عن موصوفها والمعنوية ما يقابلها ويلزمهما اي يلزم المشاركة في الصفات النفسية
المشاركة فيما يجب ويمكن ويمتنع ولذلك قد يعرف به فيقال المثلان هما الموجودان اللذان يشارك كل منهما الآخر
فيما يجب له ويمكن ويمتنع وقد يقال بعبارة اخرى المثلان ما يسد احدهما مسد الآخر في الاحكام الواجبة والجائزة و
الممتنعة جميعا ولان الصفة النفسية كما عرفت ما يعود الى نفس الذات لا الى معنى زائد على الذات فالتماثل
من الصفات النفسية لانه امر ذاتي ليس بمعنى زائد يعني ان التماثل بين الذوات لانفسها وليس معللا بامر زائد
عليها فهو صفة نفسية عندنا واما عند مثبتي الاحوال منا كالقاضي ففيه اي في كون التماثل من الصفات النفسية
المفسرة عنده بالاحوال اللازمة التي يمتنع توهم ارتفاعها عن الذوات تردد اذ قال تارة انه اي التماثل زائد على
الصفات النفسية ويخلو موصوفه عنه بتقدير عدم خلق الغير فلا يكون من الصفات والاحوال اللازمة وقال
اخرى التماثل غير زائد على الصفات النفسية بل هو عينها ويكفي في اتصاف الشيء بالتماثل تقدير الغير فيكون الشيء حال
انفراده عن غيره في الوجود متصفا بالتماثل غير خال عنه فيكون من الاحوال اللازمة للذات ثم ان تقدير الغير كافيا

في الاتصاف

في الاتصاف بالتماثل بقوله فان صفات الاجناس ومن جملتها التماثل لا تعلل بالغير اي بامر موجود مغاير لمحلها اتفاقا
فلا يكون التماثل هو موقوفا على وجود الغير تحقيقا واما تقديرا فلا يخرج من التماثل من ينفي التماثل لان الشيئين ان اشتركا من كل
وجه فلا تمايز ولا اثنينية فضلا عن التماثل او اختلفا بوجه من الوجوه فلا تماثل فلا يكون اقسام الاثنين ثلثة عنده
والجواب منع الشرطية الثانية اذ قد يختلفان بغير الصفة النفسية مع الاشتراك في جميع صفات النفس قالت المعتزلة
اي اكثرهم المثلان هما المشتركان في اخص وصف النفس فان ارادوا انهما مشتركان في الاخص دون الاعم فمع امتناع تحقق الاخص
بدون الاعم والا اي وان لم يريدوا ذلك بل ارادوا الاشتراك في الاخص والاعم جميعا فما ذكرناه في التعريف من الجمع المحلى باللام اصرح
فيما هو المراد من الاشتراك في الكل ولهم ان يقولوا الاشتراك في الاعم وان كان لازما لكنه خارج عن مفهوم التماثل اذ هو ان
على الاشتراك في الاخص مع انه يلزمهم تعليل التماثل وهو حكم واحد بعلل مختلفة لان التماثل يقع صفة للسوادين كما يقع صفة
للبياضين فاذا كان التماثل هو الاشتراك في اخص وصف النفس كان تماثل السوادين معللا باخص وصفهما اعني السوادية
وتماثل البياضين معللا باخص وصفهما اعني البياضية ولا شك ان السوادية والبياضية مختلفتان وقد علل بهما التماثل
الذي هو حكم واحد وهذا الاعتراض مشترك الالزام فان الاخص اذا كان مختلفا كان مجموع صفات النفس بين السوادين
مخالفا لمجموعها في البياضين فيكون التماثل المعلل بالمجموع معللا بعلل مختلفة والقائلون بالحال من الاشاعرة لا يجوزونه ايضا
وايضا التماثل للمثلين اما واجب فلا يعلل التماثل ح على رأيهم اذ من قواعدهم ان الصفة الواجبة يمتنع تعليلها ومن ثم قالوا
لما كان عالمية الله تعالى واجبة لذاته امتنع ان يكون معللة بالعلم فلا يجوز تعريفه بالاشتراك في اخص صفات النفس لاقتضائه
ان يكون التماثل معللا بالاخص كما مر او لا يكون واجبا للمثلين فيجوز ح كون السوادين مختلفين تارة وغير مختلفين اخرى
بان يثبت لهما التماثل فيكونان متماثلين ويزول عنهما فيكونان مختلفين وبطلانه ظ وقال النجار من المعتزلة المثلان هما المشتركان
في صفة اثبات وليس احدهما بالثاني قيد الصفة الثبوتية لان الاشتراك في الصفات السلبية لا يوجب التماثل ويلزمه
السواد والبياض فانهما مشتركان في صفات ثبوتية كالعرضية واللونية والحدوث ويلزمه ايضا مماثلة الذات بالمربوب
اذ يشتركان في بعض الصفات الثبوتية كالعالمية والقادرية فان قلت لعله اراد ان المشتركين في صفة وجودية متماثلان
لا مطلقا بل في تلك الصفة وح يلزم ان السواد والبياض متماثلان في اللونية مثلا قلت فيلزمه ان يكون البارئ متماثلا
للمخلوقين في بعض الاشياء مع انه لم يجوز كونه تع مماثلا للموجودات اصلا وثانيهما اي ثاني الاقسام الثلثة الضدان وهما
معنيان يستحيل لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فقولنا معنيان اي قولنا معنيان يخرج العدم والوجود فانهما
ليسا بمعنيين اي عرضين ويخرج الاعدام لانها ليست من قبيل المعنى الذي يرادف العرض ويخرج الجوهر والعرض وهو
ويخرج القديم والحادث فان القديم القائم بغيره كصفاته تع لا يسمى عرضا فهذه الامور لا تضاد في شيء منها وقولنا يمتنع اجتماعهما
يخرج نحو السواد والحلاوة فانهما يجتمعان فلا تضاد بينهما وقولنا لذاتيهما يخرج العلم بالحركة والسكون معا فان هذين العلمين
امتنع اجتماعهما لكن ليس ذلك لذاتيهما بل لاستلزامهما المعلومين اللذين يمتنع اجتماعهما لذاتيهما فلا تضاد بين العلمين بل بين
المعلومين وكذا يخرج الحركة الاختيارية مع العجز فان امتناع الاجتماع بينهما ليس لذاتيهما بل لان الحركة الاختيارية تستلزم
القدرة المضادة للعجز لكونهما متنافيين بالذات وقولنا من جهة يخرج نحو الصغر والكبر والقرب والبعد من الامور
الاضافية هذا هو الظاهر من عبارة الكتاب بناء على ان قوله ومن جهة نحو الصغر عطف على قوله معنيان يخرج العدم والوجود

Copyright © King Saud University